الصباح الاقتصادية
12
العدد 2551 - السنة التاسعة
الأربعاء 21 ذي القعدة 1437 - الموافق 24 أغسطس 2016
Wednesday 24 August 2016 - No.2551 - 9th Year

تهدف إلى النظر في كل الشكاوى المقدمة ضد السماسرة

«التجارة» شكلت لجنة لمتابعة ومراقبة ظاهرة بيع العقارات الوهمية

العنزي : هناك بعض الممارسات الخاطئة من بعض المواطنين عند طلبه رخصة مزاولة السمسرة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية تشكيلها لجنة لمتابعة ومراقبة ظاهرة بيع العقارات الوهمية من قبل سماسرة في البلاد آخيرا وتهدف إلى النظر في كل الشكاوى المقدمة ضد هؤلاء.

وقال الوكيل المساعد في الوزارة للشؤون الفنية وتنمية التجارة عبدالله صقر العنزي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس الثلاثاء إن هناك بعض الممارسات الخاطئة من بعض المواطنين عند طلبه رخصة مزاولة سمسرة العقارات ليتم تحويل إداراتها ومزاولتها إلى بعض الوافدين وهذا شي خاطئ ومخالف لكثير من الأمور القانونية.

وأكد العنزي أن وزارة التجارة والصناعة اتخذت خطوات فعلية بهذا الشأن من خلال تشكيل اللجنة آنفة الذكر بهدف المتابعة والتحقيق في هذه الظاهرة علاوة على استقبال أي شكاوى خاصة تتعلق بسماسرة العقار وطريقة ممارساتهم الخاطئة.

وأوضح أن ذلك يأتي بمقتضى القرار الوزاري رقم 411 لعام 2015 بتشكيل لجنة تسوية المنازعات الناتجة عن مزاولة مهنة السمسرة العقارية برئاسة الوكيل المساعد الشؤون الفنية وتنمية التجارة وعضوية كل من مدير إدارة العقار في الوزارة ورئيس قسم التراخيص العقارية ورئيسة قسم الرقابة والمتابعة إضافة الى مستشار في قطاع الشؤون القانونية.

وعن اختصاصات اللجنة اوضح انها تعنى بالنظر في كل الشكاوى المقدمة ضد السمسار وكل المخالفات التي يرتكبها هو أو من ينوب عنه علاوة على النظر في كل التصرفات أو الأفعال التي تكتشفها الوزارة وتمثل مخالفة لأحكام قانون التجارة.

وذكر أن اللجنة من شأنها المساهمة في الحد من انتشار تلك الظاهرة مبينا أن الوزارة اتبعت إجراءات مشددة بهدف متابعة أي صفقة عقارية والتأكد من مسارها القانوني.

وأشار إلى أن اللجنة تجتمع مرتين أسبوعيا وتتولى مراقبة آخر مستجدات العمليات العقارية لافتا إلى سحب بعض التراخيص المزورة وإحالتها إلى النيابة التجارية.

وأكد أهمية حرص المواطنين على متابعة من يتولى عملية بيع وشراء العقار سواء كان ذلك في مكتب عقاري أو من خلال التعامل مع السماسرة إضافة إلى التأكد من صلاحية دفتر السماسرة وأن يكون التوقيع لصاحب الدفتر مسجلا باسمه هو من يتولى التوقيع على عملية البيع.

وأفاد العنزي بأنه خلال عملية بيع أي عقار يجب حضور البائع والشاري إلى المكتب المختص برفقة الأوراق المطلوبة قانونيا من وثيقة العقار الأصلية سواء كان بيتا أو عمارة أو أرضا إضافة إلى إرفاق البطاقة المدنية الأصلية.

وأكد أهمية التواصل مع اللجنة في حال رصد أي مواطن شكوى خاصة بالعقار أو عن طريقة التعامل مع السماسرة إضافة إلى حرص المواطن على التعامل مع صاحب المكتب في حال البيع أو الشراء والتأكد من سلامة العقود القانونية المبرمة.

وقال إن من مظاهر عدم التنظيم في سوق العقار أيضا الإجراءات المتبعة لتقييم العقار والتي تعتمد حاليا على تقديرات غير المتخصصين مؤكدا ضرورة أن يتم التقييم بناء على أسس واضحة من قبل متخصصين محايدين شاملة مساحات الأراضي وموقعها وطبيعة البناء.

وشدد العنزي على أن تداولات العقار تبلغ حاليا أكثر من سبعة مليارات دينار سنويا ويعد أحد أعلى الدخول المادية في البلاد مقارنة بباقي القطاعات الأخرى مطالبا بوجود هيئة عامة متخصصة ومتكاملة تعنى بإدارة الأراضي والعقارات ومؤلفة من عدد من المتخصصين في بعض الهيئات والوزارات المعنية بتنظيم أوجه العقار.

ولفت إلى أهمية تلك الهيئة في تنظيم السوق العقاري وعدم التلاعب بأسعار العقارات والإيجارات فضلا عن تقليص عدد المخالفات المعمارية فضلا عن المتابعة الحثيثة للمظهر الحضاري للبلاد وتحويلها مركزا تجاريا وماليا واقتصاديا.

في السياق أفاد العنزي بإصدار وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي آخيرا قرار وزاريا برقم 264 لسنة 2016 بتشكيل لجنة لدراسة تنظيم بيع العقارات خارج دولة الكويت في المعارض العقارية.

وقال إن اللجنة تختص بدراسة الإجراءات التي تتعلق ببيع العقارات الأجنبية في المعارض العقارية إضافة إلى دراسة آلية الرقابة والمستندات المطلوبة ووضع الضوابط الحاكمة لعملية البيع.

وأشار العنزي إلى أن اللجنة تعنى بدراسة المشكلات القانونية التي تترتب على بيع العقارات الأجنبية وسبل معالجتها في ضوء القانون الكويتي ومتابعة أوجه الخلل في المنظومة الحالية وسبل تقنين كامل الإجراءات والمستندات وطرق توثيقها في موطن العقار ودولة الكويت.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة تتولى تنظيم أوجه النشاط التجاري الداخلي والخارجي وإقامة المعارض المحلية والخارجية والمشاركة في المعارض الأجنبية إضافة الى الإشراف على أنشطة التسويق العقاري في مسعى لتنويع مصادر الدخل في البلاد.

الوكيل المساعد في الوزارة للشؤون الفنية وتنمية التجارة عبدالله صقر العنزي

لابد من الحرص الشديد على متابعة من يتولى عملية البيع والشراء

بقيمة إجمالية بلغت 138 مليون دولار ضمن برنامج التنمية الخليجي

«الصندوق الكويتي» وقع اتفاقية وعدل أخرى مع البحرين

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية امس الثلاثاء اتفاقية مشروع وتعديلا على اتفاقية اخرى مع الحكومة البحرينية بقيمة اجمالية بلغت 138 مليون دولار امريكي ضمن برنامج التنمية الخليجي لمملكة البحرين.

ووقع من جانب الصندوق نائب المدير العام حمد العمر فيما وقع من جانب الحكومة البحرينية وزير المالية الشيخ احمد بن محمد ال خليفة بحضور عميد السلك الدبلوماسي السفير الكويتي لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح.

وقال العمر لوكالة الانباء الكويتية «كونا» عقب التوقيع ان الاتفاقية الاولى يخصص بمقتضاها الصندوق منحة مالية بقيمة 32 مليون دولار للاسهام في تمويل مشروع البنية التحتية لمدينة سلمان الصناعية.

واوضح ان المشروع الخاص بالبنية التحتية لمدينة سلمان الصناعية يهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة من خلال تطوير وسائل الانتاج الصناعية وتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق تشييد منشآت البنية التحتية والخدمات اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية.

وبين ان التكلفة الاجمالية للمشروع تبلغ 37ر8 مليون دولار ويغطي المبلغ المخصص من منحة الكويت البالغ 32 مليون دولار نحو 6ر84 في المئة من التكلفة الاجمالية للمشروع والذي تم تخصيصه على مدى اربع سنوات اعتبارا من العام الحالي.

واضاف ان الصندوق وقع كذلك اتفاقية تعديل منحة بمبلغ 106 ملايين دولار اضافي على مبلغ سابق للاسهام في تمويل برنامج اسكاني مضيفا ان الصندوق سبق وان وقع في عام 2013 اتفاقية تمويل بمبلغ 890 مليون دولار ليصبح اجمالي تمويل المشروع 996 مليون دولار امريكي.

وأوضح ان مشروع اسكان المدينة الشمالية تبلغ مساحته الاجمالية حوالي 4ر7 مليون متر مربع ويتضمن 6ر15 الف وحدة سكنية لإسكان ما يقارب 5ر87 الف نسمة وتنفيذ مستلزمات الوحدات السكنية من انظمة البنية التحتية والاتصالات والصرف الصحي وغيرها.

كما اشار الى المشروع الاسكاني الآخر ضمن الاتفاقية «مشروع شرق الحد» البالغة مساحته الاجمالية حوالي 2ر3 مليون متر مربع ويضم حوالي 4100 وحدة سكنية من اجل اسكان نحو 26 الف نسمة.

وبين ان التكلفة الاجمالية للبرنامج تبلغ 6ر4 مليار دولار امريكي ويغطي المبلغ المخصص من منحة دولة الكويت البالغ 996 مليون دولار حوالي 7ر21 في المئة من اجمالي التكاليف موضحا ان مدة المشروع تقدر بنحو سبع سنوات اعتبارا من عام 2012.

من جهته قال السفير عزام الصباح لـ«كونا» ان توقيع الصندوق اتفاقية تمويل مشروع مدينة سلمان الصناعية وتعديل اتفاقية اخرى لمشروع اسكاني ياتيان في اطار المنحة المخصصة من الكويت ضمن برنامج التنمية الخليجي للبحرين.

واوضح ان هذه الاتفاقيات تهدف الى دعم مسيرة التنمية في مملكة البحرين وتسهم في خدمة المشروعات الانمائية مثل الاسكانية وغيرها مؤكدا ان لهذه المشروعات تاثيرا ايجابيا على المواطن.

كما اكد حرص القيادة السياسية الكويتية على دعم عجلة التنمية في البحرين والحرص كذلك على الالتزام ازاء تقديم مساهماتها المالية ضمن مشروع التنمية الخليجي الهادف الى دعم البحرين.

يذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية وقع اتفاقيات بقيمة 2ر161 مليار دولار امريكي وهو ما يعادل حوالي 4ر98 في المئة من اجمالي حصة دولة الكويت من البرنامج المخصص لمملكة البحرين البالغ قدره 2ر5 مليار دولار امريكي.

ظهر في معظم القطاعات لا سيما الخدمات المالية غير المصرفية و العقار

«الوطني»: تراجع أرباح الشركات المدرجة بالبورصة 9.1 بالمئة في النصف الأول

البنك الوطني

قال بنك الكويت الوطني ان ارباح الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تراجعت في النصف الاول من 2016 بنسبة 1ر9 في المئة على اساس سنوي ليصل اجمالي ارباح 151 شركة من اصل 173 شركة مدرجة اعلنت ارباحها 782 مليون دينار كويتي «الدينار يعادل 3ر3 دولار».

وأوضح بنك الكويت الوطني في تقريره الصادر امس الثلاثاء ان بيانات النصف الاول عكست ضعفا ملحوظا في اداء قطاع الأعمال نتيجة تدني اسعار النفط الذي ترك بعض الضغوطات على ثقة المستثمرين على الرغم من قدرة الاقتصاد الكويتي على مواجهة هذا التدني بشكل جيد نسبيا.

وذكر التقرير ان تراجع اداء الشركات ظهر في معظم القطاعات لا سيما قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وقطاع العقار مشيرا الى ان تاثير اعلانات الشركات على اسعار الأسهم كان محدودا اذ حافظ سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» على ادائه الضعيف مقارنة مع أسواق المنطقة.

واضاف ان اجمالي الخسائر المعلنة ارتفع بنسبة 62 في المئة على اساس سنوي ليصل الى 34 مليون دينار فيما ارتفع عدد الشركات التي سجلت خسائر إلى 34 شركة مبينا ان شركات قطاع العقار سجلت تراجعا في الأرباح فاق الثلث اذ تراجعت ارباح 35 شركة عقارية بواقع 36 في المئة على اساس سنوي.

واشار التقرير الى ان تراجع ارباح الشركات العقارية جاء تماشيا مع الانخفاض الحاد في نشاط سوق العقار الذي شهد تراجعا في قيمة المبيعات بصورة ملحوظة بلغت 23 في المئة على اساس سنوي في النصف الأول مبينا ان 14 شركة من هذا القطاع سجلت خسائر اجمالية بنحو 8ر7 ملايين دينار اي ضعف ما سجلته في النصف الأول من العام 2015.

وحول نتائج قطاع الخدمات المالية غير المصرفية قال التقرير انها تسببت أيضا بنسبة كبيرة من التراجع اذ فرض ضعف اداء الأسهم الكويتية والاقليمية في مطلع العام الحالي العديد من الضغوطات على محافظ شركات الاستثمار ما ادى إلى تسجيل 11 شركة خسائر في صافي الأرباح بلغت قيمتها 16ر2 مليون دينار فيما تراجعت الأرباح في عشر شركات مقارنة بالنصف الأول من العام 2015.

واضاف ان ارباح البنوك تراجعت بواقع 4ر3 في المئة على اساس سنوي إلا أن هذا التراجع يعزى الى بيع احدى الأصول التي أعلنت في الربع الأول من العام الماضي مشيرا الى انه مع استبعاد هذه الارباح الاستثنائية يتبين ان البنوك سجلت ارتفاعا طفيفا في الأرباح بلغ 2 في المئة على أساس سنوي.

وبين التقرير ان قطاع المستهلك لم يسلم من إظهار بعض مؤشرات التراجع اذ شهدت أرباح شركات الخدمات الاستهلاكية وشركات السلع الاستهلاكية ركودا وصل بعدد الشركات التي سجلت ارباح إلى النصف فقط من إجمالي الشركات المدرجة في هذا القطاع.

اما بالنسبة الى باقي القطاعات قال تقرير البنك الوطني انها لم تحقق اي زيادة تذكر في الأرباح إذ لا تزال تواجه شركات الاتصالات التي تعد ثاني اكبر مساهم لنمو ارباح الشركات التحديات نفسها التي تتمثل في زيادة التنافسية التي يشهدها القطاع اذ دخلت من ضمنها شركات أخرى غير تقليدية.

وقال تقرير البنك الوطني ان إجمالي ارباح قطاع الاتصالات ارتفع بواقع 3ر8 في المئة إلا ان هذا الارتفاع جاء إثر قفزة من خسائر الصرف العام الماضي مبينا ان شركات التكنولوجيا وشركات النفط والغاز شهدت نموا في الأرباح بدعم من زيادات سجلها معظم الشركات.

بعد تداولات ضعيفة وضغوطات بيعية وتركيز على بعض الأسهم التشغيلية

البورصة «هربت» من الأحمر إلى الأخضر

البورصة أغلقت على الأخضر

انهى سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تعاملات امس الثلاثاء على ارتفاع وتداولات ضعيفة وضغوطات بيعية وتركيز على بعض الأسهم التشغيلية لاسيما شركات مجموعة «الاستثمارات الوطنية».

وبذلك أسدلت بورصة الكويت مسارها في جلسة اليوم على مكاسب طفيفة بأوامر الدفيقة الأخيرة لتحول اتجاهاتها من اللون الأحمر إلى الأخضر.

وترجمت حالة الضعف التي طوالت العديد من القطاعات وتيرة التردد والترقب من جانب المتعاملين خصوصا الأفراد وسط استمرار وضعية الهدوء التي تسود مجريات الحركة منذ بداية الشهر بسبب الإجازات المتتالية مما يشير إلى مضي الاداء العام على هذا النهج إلى ما بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى المبارك.

ومن الشركات التي كانت في بؤرة اهتمامات المتعاملين اسهم شركات (المال) و (مينا) و (إيكاروس) و (مراكز) وجلها انهى الحركة على ارتفاع لافت خلافا للشركات التي كانت تحت وطأة الضغوطات ومنها على سبيل المثال (جيران ق) و (م الأوراق) و (تحصيلات) و (لوجستيك) و(ارجان).

اما الشركات التي حظيت بقائمة الأكثر تداولا فكانت من ضمنها اسهم شركات (المال) و (بنك بوبيان) و (السورية) و(السلام) و (المستثمرون) ومن المتوقع ان تظل على حالها خلال الجلستين المتبقيتين من تعاملات الأسبوع.

وعموما شهدت مجريات حركة الاداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 32 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 28 شركة شهدت انخفاضات ضمن 113 شركة تمت المتاجرة بها.

وبالنظر إلى إجمالي حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) نجد انها استحوذت على 8ر6 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 3ر9 مليون دينار كويتي (الدولار يعادل 0ر301 دينار) تمت عبر 251 صفقة نقدية وليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 88ر815 نقطة.

وكان لأخبار العديد من الشركات اثر واضح في اتخاذ قرارات المتعاملين في الدخول باوامر الشراء او البيع جراء هذه التطورات منها ما ذكرته مجموعة عربي القابضة عن إتمام فرسية مناقصة بقيمة 8ر9 مليون دينار على شركتها التابعة عربي للطاقة والتكنولجيا والمملوكة لها بنسبة 73 في المئة.

وكانت الشركة قد أوضحت أن المشروع عبارة عن القيام بأعمال تقديم خدمات الفحص والصيانة لصهاريج التخزين الخاص بشركة نفط الكويت ومدته 66 شهرا كما سيترتب على هذه المناقصة تحقيق أرباح تقدر بنحو 266 الف دينار وستنعكس على البيانات المالية اعتبارا من الربع الرابع لعام 2016 لنهاية 2021.

كما انشغل المتعاملون بالإفصاح عن إتمام عملية بيع لشخص مطلع على 5250 من اسهم شركة (هيومن سوفت) القابضة والنتائج المالية لشركة (المال للاستثمار) حيث اظهرت تحولها إلى الخسائر بالربع الثاني من 2016 وبلغ صافي خسائر الفترة 8ر4 مليون دينار مقابل أرباح بلغت 2ر10 مليون دينار لنفس الفترة من 2015.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) اقفل مرتفعا 5ر66 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5448 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت نحو 6ر09 مليون دينار من خلال تداول 9ر55 مليون سهم تمت عبر 1396 صفقة نقدية.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 69 سنتاً ليبلغ 44.65 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 69 سنتا في تداولات أول امس ليبلغ 65ر44 دولارا أمريكي مقابل 34ر45 دولارا للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انخفضت اسعار النفط بنحو ثلاثة في المئة أمس لعدة اسباب منها المخاوف من تنامي صادرات الوقود الصينية وزيادة شحنات الخام العراقي والنيجيري وارتفاع عدد حفارات النفط الأمريكية.

وانخفض سعر برميل نفط خام الاشارة مزيج برنت عند التسوية 72ر1 دولارا ليصل الى مستوى 16ر49 دولارا للبرميل كما انخفض سعر برميل الخام الامريكي 47ر1 دولارا ليصل الى مستوى 05ر47 دولارا.